الإصلاحات الاقتصادية في تونس وانعكاساتها على مستوى التشغيل والبطالة للفترة 1986-2016

د. يونس الزين د. أحمد نصير
جامعة الوادي

الملخص:

تكمن نجاعة سياسة التشغيل في التقليص من مشكلة البطالة، هذه الأخيرة التي أصبحت من أهم القضايا الكبرى التي تشغل الحكومات المتعاقبة في الدول المغاربية، على اعتبار أنها مشكلة ذات أبعاد متعددة وتهدد الأمن والاستقرار الوطني، ومن هنا تأتي أهمية هذه الدراسة في تحليل سياسة التشغيل خلال الإصلاحات الاقتصادية لتونس ،حيث ركزنا في هذه الدراسة على المفاهيم الأساسية لظاهرة البطالة والتشغيل، كما قمنا بتحليل انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على مستوى التشغيل والبطالة، حيث كانت أثار هذه الإصلاحات بمثابة الفاتورة الباهضة مقابل تحسين المؤشرات الاقتصادية الكلية.

الكلمات المفتاحية: البطالة، سياسة التشغيل، برامج الإصلاح الاقتصادي، مخطط التنمية، آليات التشغيل.

Abstract:

the Employment policy its so important to Reducing The problem of unemployment, for this reason its became the most important of the Issues for the governments of the Maghreb countries, Because its A multidimensional problem And threaten the National Economic security and stability.

Therefore, this study its so important to Analysis of employment policy During the period of Economic reforms for Morocco, Tunisia).

This study focused on the basic concepts of the phenomenon of employment and unemployment, and the analysis of the Reflections of economic reforms on her, Because the effects of that reforms became an expensive bill to improve macro-economic indicators .

key words: Unemployment, Employment policy, programs economic reforms, Development scheme, Mechanisms employment.

تقديم :

تعتبر البطالة من المشاكل الخطيرة التي تواجه معظم دول العالم سواء كانت دول متقدمة أو نامية، حيث باتت تهدد تماسك واستقرار المجتمعات، لكونها من أهم التحديات التي تواجه العالم بإعتبارها مشكلة ذات أبعاد تاريخية وجغرافية، ولقد حظيت بإهتمام المفكرين الاقتصاديين على إختلاف مذاهبهم وأفكارهم من فترة زمنية إلى أخرى، وتتلخص خطورتها في الأبعاد المختلفة التي يمكن أن تأخذها، كما ينتج عنها من آثار سلبية تنعكس على الجانب الاجتماعي بالدرجة الأولى، ثم الجانب الاقتصادي من الدرجة الثانية الذي سيحرم من طاقات بشرية بتصنيفها بعدم النشاط ضمن الطاقات المعطلة، كما يمكنها أن تأخذ منحا سياسيا أكثر خطورة في حالة عدم محاولة معالجتها أو التقليل من آثار، وهو الحال في معظم الدول العربية التي عصفت بها رياح الاحتجاجات التي غيرت فيها أنظمة الحكم جعلت البلاد في دوامة صعبا الخروج منها، وبالتالي استغلال الطاقات المعطلة من شأنه أن يدفع عجلة التنمية إلى الأمام.

إن تونس، كغيرها من دول العالم يعانوا من البطالة التي تشكل الشغل الشاغل لما لهذه الظاهرة من أثار سلبية عديدة سواء من الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية، ولقد تأثرت اقتصادياتهم خلال فترة الثمانيات بالأزمات الخارجية آنذاك، إذ تراجعت معدلات النمو وتفاقمت الأوضاع الاقتصادية والمالية.

الإصلاحات الاقتصادية في تونس وانعكاساتها على مستوى التشغيل والبطالة

دراسة سياسة التشغيل محاولة للتقليص من مشكلة البطالة وهذه الأخيرة لم يتم التحكم فيها إلى غاية اليوم، وذلك مع إتباع برامج وآليات وزيادة للمشاريع من طرف الدول التونسية،لاستحداث مناصب شغل جديدة، ومن هذا المنطلق يمكن صياغة الإشكالية في السؤال الجوهري الآتي:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم سياسة التشغيل المسطرة من طرف االدولة التونسية في خلق مناصب شغل والتخفيف من نسب البطالة في ظل الإصلاحات الاقتصادية؟

وسنحاول في هذه الدراسة التطرق إلى العناصر التالية :

أولا : الإصلاحات الاقتصادية ومخططات التنمية في تونس

ثانيا :انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على التشغيل والبطالة

ثالثا:برامج وآليات دعم التشغيل ومكافحة البطالة في تونس

شرعت تونس منذ سنة 1986 في تطبيق برنامج واسع من الإصلاحات الاقتصادية بسبب الظروف الاجتماعية الصعبة آنذاك، حيث صادف ذلك المخطط السابع للتنمية واعتمدت هذه الإصلاحات من أجل تطوير ميكانيزمات سوق والتحضير للانفتاح اقتصادها والخروج بأهداف رئيسية تتمثل في تطوير روح المبادرة الخاصة وخلق مناصب شغل وتحسين مستوى معيشة للمواطنين.

1- الأهداف العامة للبرنامج الإصلاح الاقتصادي:

يمكن تصنيفا الأهداف المسطرة والتدابير العملية المرافقة لها إلى صنفين[1]:

1.1- الأهداف المسطرة على المدى القصير والتدابير المرافقة لها:

- إيقاف تدهور الوضع وتوفير الظروف الكفيلة بإعادة بعث الإنتاج وذلك في إطار توازنات داخلية وخارجية مقبولة؛

- بالنسبة للمالية العامة فالعمل انصب على إعادة التوازن المالي الكلي وتعبئة الموارد الذاتية من خلال رفع قيمة بعض الرسوم ورفع سعر بعض الخدمات العمومية من جهة والضغط على النفقات العمومية من جهة أخرى؛

- بالنسبة للموارد الخارجية فقد تم وضع برنامج عاجل يهدف إلى تعبئة المصادر الخارجية بشرط مسيرة حيث يتضمن هذا البرنامج 215 مليون دولار من صندوق النقد الدولي، 130 مليون دولار من البنك العالمي، و85 مليون دولار من إيطاليا.

2.1- الأهداف المتوسطة وبعيدة المدى:

- فيما يتعلق بالأسعار فقد تم إقرار تحرير الأسعار بالنسبة للقطاعات التي تتميز بوجود منافسة كافية في السوق الداخلية؛

- إعادة النظر في نظام تحديد الأسعار للسلع التي تمتاز بضعف المنافسة في مرحلة أولى وذلك تمهيدا لتحريرها في مرحلة لاحقة؛

- أما التجارة الخارجية عملت على إصلاحها وذلك بهدف تحسين القدرة التنافسية للسلع والخدمات التونسية وذلك من خلال تحريرها، أيضا التخفيض التدريجي من القيود المسلطة على الواردات وصولاً إلى تحريرها الكلي سنة1991، كذلك ضبط الرسوم المفروضة على الواردات؛

- تطبيق سياسة الأجور المرنة؛

- رفع الدعم عن السلع ذات الاستهلاك الواسع والتخفيض من حجم الإعانات؛

- التحكم الفعلي في القروض من خلال تطبيق معدلات فائدة حقيقية؛

- تخفيض سعر صرف الدينار التونسي ب10٪ لتشجيع الصادرات التونسية من السلع والخدمات؛

- أما بالنسبة الاستثمار تضمن البرنامج تقديم امتيازات للشركات العاملة في القطاع التصدير مع إلغاء ترخيص المسبق من طرف الإدارة التي أصبح دورها ينحصر في دراسة المشاريع المعروضة عليها ومدى مطابقتها وشروط الامتياز التي ينص عليها قانون الجديد للاستثمار على أن يطبق ذلك على القطاع الصناعي أولاً ثم القطاعات الأخرى لاحقا، وهذا فضلا على وضع برنامج خوصصة[2]، وقد تم وضع الإطار القانوني لعملية الخوصصة في تونس سنة1987، وتم تعديله في سنة 1989وأهم ما نص عليه هذا القانون مايلي[3]:

- تمكين الحكومة من التخلي كليا أو جزئيا عن مساهمة في المؤسسات العمومية؛

- إدماج أو إنفصال المؤسسات التي تملك فيها الدولة مساهمة مباشرة؛

- التحكم في الإمتيازات التي تستند إلى العمال الذين يرغبون في المساهمة في رأس مال المؤسسة؛

2- البرامج التنموية: سعت تونس على وضع مخططات تنموية تهدف إلى تحقيق مجموعة من النتائج في جميع القطاعات والنهوض بالاقتصاد الوطني وزيادة الرفاه للمجتمع وتمكينهم من الحصول على الحاجات الأساسية.

1.2- المخطط العاشر (2001-2006): انطلق المخطط التنموي العاشر في محيط شهد تحولات عميقة على الصعيدين العالمي والمحلي، فعلى الصعيد العالمي تميزت هذه الفترة بتسارع التطورات في اتجاه العولمة، وتميزت بداية هذا المخطط بتباطؤ الاقتصاد العالمي نتيجة أحداث 11 سبتمبر 2001، أما على الصعيد المحلي فقد شهدت تونس إصلاحات جوهرية شملت مختلف المجالات الاقتصادية والمالية والاجتماعية أكسبت الاقتصاد التونسي مزيدا من التنوع والفاعلية بتكريس آليات السوق، ولقد وضعت من خلال هذه المخطط مجموعة من الأهداف في كل قطاع هي[4]:

1.1.2- قطاع الفلاحي: أخذت الإستراتيجية الظروف المناخية بعين الاعتبار بسبب التذبذب في سقوط الأمطار، ويهدف البرنامج إلى بلوغ نسبة نمو في القطاع الفلاحي حوالي 3.5٪ وهو ما يستدعي مبلغ 4850 مليار دينار تونسي كاستثمارات في القطاع، وهدف المخطط إلى زيادة المناطق المسقية إلى 30ألف هكتار.

2.1.2- قطاع السياحي: تعتمد تونس على السياحة كمورد اقتصادي هام، حيث بلغت الاستثمارات في القطاع حوالي 1800 مليار دينار.

3.1.2- المحروقات: يهدف المخطط إلى تدعيم احتياطي الموارد البترولية من خلال تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في هذا المجال مع مواصلة مجهودات التنقيب بإنجاز حوالي 60عملية إستكشافية جديدة.

4.1.2- الكهرباء: ترتكز الجهود الاستثمارية في هذا القطاع على:

- إنجاز المولد الكهربائي برادس 2؛

- الشروع في إنجاز مشروع جديد بغنوش بإستثمارات قدرت ب207 مليار دينار تونسي؛

- تزويد 336 ألف مشترك جديد منهم 78 ألف في المناطق الريفية.

5.1.2- النقل: بلغ الاستثمار في هذا المجال حوالي 16٪ من إجمالي الاستثمارات خلال المخطط وأهمها:

- كهربة خط السكك الحديدة تونس- برج السديرة بكلفة 180 مليار دينار تونسي؛

- إقتناء طائرتين لشركة الطيران الجديد بكلفة 49 مليار دينار تونسي؛

- إنجاز مطار بمنطقة النفيضة بكلفة 500 مليار دينار تونسي.

6.1.2- الإتصالات: من أهم الأهداف هي:

- بلوغ كثافة هاتفية تقدر ب52 خطا لكل 100 ساكن؛

- بلوغ حوالي 2 مليون و200 ألف مشترك للهاتف الثابت و3 ملايين مشترك للهاتف النقال.

كذلك وضعت تونس أهم الخطط خلال هذه الفترة تشمل[5]:

* سياسة التجارة الخارجية: يهدف المخطط العاشر إلى دفع التصدير، ووضع آليات كفيلة بدخول أسواق جديدة، كما تم الإنطلاق في الإتفاق مع الإتحاد الأوروبي في المجال الفلاحي بداية من 2001 والذي تحصلت تونس بموجبه على امتيازات جديدة منها الرفع من صادرات زيت الزيتون إلى 115 ألف طن سنويا.

* دعم النمو وتعزيز دور القطاع الخاص: يهدف البرنامج إلى الوصول إلى معدل النمو في جميع القطاعات يصل إلى 5٪ ، والرفع من نسبة الاستثمار إلى 26.3٪ من الناتج وتستهدف الخطط المجالات التالية[6]:

-العمل على جعل تونس مركزا ماليا دوليا إقليميا من خلال تطوير الخدمات المالية والتأمين؛

-العمل على جعل تونس قطبا للعاج والاستشفاء على صعيد منطقة المتوسط؛

-دراسة إمكانية أن تكون تونس قطبا للتعليم العالي على المستوى العربي والإفريقي.

2.2- المخطط الحادي عشر 2007-2011: تأخذ التقديرات المخطط الحادي عشر بالأساس على الإنجازات التي تحققت في البرنامج السابق، حيث أعد المخطط من أجل استكمال المشاريع التي مازالت في طور الإنجاز وبرمت مشاريع جديدة، وتتسم فترة المخطط الحادي عشر بتعميق الإصلاحات وتسريع نسقها وفقا للمحاور الأساسية التالية[7]:

- تمتين الاقتصاد وتأمين صلابته وتعزيز اندماجه الناجع في الاقتصاد العالمي بهدف رفع قدرته على تحقيق نسق أسرع للنمو.

- تثبيت مقومات التنمية الشاملة من أجل ضمان تواصل النمو واستدامته وضمان التوازن بين الفئات والجهات والأجيال.

- تطوير الاقتصاد التونسي إلى اقتصاد مبني على المعرفة قصد توفير مصادر جديدة للنمو والارتقاء بطاقة الاقتصاد التشغيلية وملاءمتها مع هيكلة طلبات الشغل الجديدة؛

- دعم الاستثمار في رأس المال البشري قصد الارتقاء بمساهمته في النمو وجعله المحرك الرئيسي للتنمية؛

- اعتماد سياسات قطاعية تتماشى ومتطلبات تطوير هيكلة الاقتصاد أي تنويعه والارتقاء بحصة القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والمشغلة للكفاءات.

حدد هدف النمو لفترة المخطط الحادي عشر بمعدل 6.1 ٪ في السنة من المؤمل أن يساهم في إحداث 412 ألف موطن شغل جديد أي بمعدل 82.4 ألف موطن شغل في السنة، وسيسمح نسق النمو المستهدف من تجسيم الهدف الرئاسي المتمثل في بلوغ الدخل الفردي 5000 دينار سنة 2009 ليصل إلى 5753 دينار سنة 2011 بما يمكن من الارتقاء بمؤشر اللحاق من 29.9 ٪ حاليا إلى 46.7 ٪ في موفى المخطط الحادي عشر، كما سيسمح نسق إحداثات الشغل المستهدف من تحقيق نسبة تغطية للطلبات الإضافية للشغل بمعدل 93.6٪ خلال المخطط الحادي عشر مقابل 92.1 ٪ خلال فترة المخطط العاشر بما يمكن من تخفيض نسبة البطالة من 14.3 ٪ سنة 2006 إلى 13.4٪ سنة 2011.

3.2- المخطط الثاني عشر2011-2014: يهدف هذا المخطط إلى تجسيم البرنامج الرئاسي "معا لرفع التحديات" الذي يطمح إلى الدخول بتونس إلى مرحلة متقدمة في مسيرة اللحاق بالدول المتقدمة وذلك من خلال الوصول بالدخل إلى 7000 دينار والنزول بالفقر إلى المستوى الأدنى وإحداث 425 ألف موطن شغل لتغطية كامل الطلبات الإضافية

بإحداث نقلة نوعية لإستراتيجية التنمية تمكن من توفير أفضل الظروف لتيسير الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر النمو وترسيخ ثقافة التجديد وتعزيز القدرة على امتلاك المعارف والتكنولوجيات الحديثة وذلك وفقا للمحاور[8]:

-تطوير هيكلة الاقتصاد؛

-دعم القدرة التنافسية وتحسين الإنتاجية؛

-تعزيز الاندماج في الاقتصاد العالمي؛

-المحافظة على التوازنات المالية؛

-الاستثمار في رأس المال البشري؛

-إرساء مقومات الاقتصاد البيئي؛

-دفع التنمية الجهوية.

4.2- مخطط التنمية 2016 -2020: جاء هذا المخطط بمبدأ إرادة قوية وفاعلة لتحقيق العدالة والرخاء بتكريس الحوكمة الرشيدة، حيث تشهد تونس مرحلة جديدة من تاريخها المعاصر تتميز بالتحول النوعي الذي طبع خياراتها التنموية استجابة لمطالب ثورة الحرية والكرامة التي ترجمت بوضوح الإرادة الشعبية الراسخة للقطع مع النمط المجتمعي الإقصائي السائد بما يحمله من ظواهر الفساد والاستبداد والتفرقة والتهميش، ويهدف هذا المخطط إلى الارتقاء بتونس إلى مصاف البلدان الصاعدة ذات مستويات التنمية البشرية العالية، ويركز أيضا على هيكلة متطورة للاقتصاد عبر تحقيق نمو إدماجي مستدام يراعي قواعد الإنصاف والعدالة في توزيع الثروات ويعتمد خطة مستحدثة في مجالات التنمية الجهوية والتنمية المستدامة والتشغيل ويعمل على إرساء مقومات الحوكمة الرشيدة في كل المستويات بما من شأنه أن يحقق السلم الاجتماعي ويعزز نجاعة السياسات العمومية، وأهم محاور التي جاء بها هذا المخطط هي[9]:

1.4.2- الحوكمة الرشيدة والإصلاحات: تعيش تونس منعرجا جديدا يتمثل في تطور المشروع المجتمعي وإرساء منوال تنموي جيد، وكشرط أساسي لتكثيف حظوظ النجاح والتسريع في الانجاز حتى يرجع الأمل في المستقبل لشباب البلاد، لابد من العمل على مقاومة الفساد وتسهيل الإجراءات الإدارية وتوفير حظوظ النجاح لكل المواطنين عبر تكريس قواعد الحوكمة الرشيدة والتسريع في برنامج الإصلاحات الذي انطلق منذ سنة 2012.

2.4.2- من اقتصاد ضعيف الكلفة إلى اقتصاد دولي محوري: تتمتع تونس بتموقع جغرافي استثنائي، في شمال إفريقيا وجنوب أوروبا والمنطقة المتوسطية الرابطة بين الغرب والشرق، وموارد بشرية ذات محتوى معرفي عالي، يضع البلد قادرة اليوم أن تمر من اقتصاد معتبرا دوليا" اقتصاد ذو كلفة ضعيفة "إلى" محور اقتصادي عالمي "ذو قيمة مضافة عالية وإنتاجية تسمح بالتنافس الجدي الإقليمي في العديد من القطاعات.

ويتمثل المقياس بالارتقاء بنسيج اقتصادي أكثر تنوع وذو تكلفة قدرة تشغيلية عالية وأيضا دفع الاستثمار وتطوير مناخ الأعمال ودعم المجهود التصديري وتعميق الإندماج الفاعل في الدورة الاقتصادية العالمية من خلال[10]:

- الإرتقاء بحصة القطاعات ذات المحتوى المعرفي المرتفع من 20٪ من الناتج سنة 2015
إلى بنسبة30٪ في سنة 2020؛

- الحد من كلفة اللوجستية من 20٪من الناتج سنة 2015 إلى 15٪ سنة 2020؛

- توسيع شبكة الطرقات السيارة والطرقات السريعة من 420 كلم إلى 1200 كلم في أفق 2020؛

- التقليص من نسبة البطالة من 15 ٪ سنة 2014 إلى حدود11٪ سنة 2020خاصة في صفوف حاملي الشهادات العليا وبالمناطق الداخلية؛

- تحسن ترتيب تونس لتحتل المرتبة 40 سنة 2020 حسب تقرير ممارسة العمال الصادر عن البنك الدولي مقابل المرتبة 60 حاليا؛

- الترفيع بنسبة 50٪ بالنسبة للاستثمار العمومي (ميزانية الدولة والمؤسسات العمومية)؛

- الإرتقاء بنسبة 50٪ الإستثمار الجملي إلى 25٪ من الناتج سنة 2020.

3.4.2- التنمية البشرية والإدماج الاجتماعي: لقد جعلت تونس من الإنسان محور السياسة التنموية وهدفها الأسمى ووسيلتها المثلى ويرمي هذا المخطط إلى الارتقاء بالتنمية البشرية إلى مستويات رفيعة وإلى التحسين المتواصل لجودة الحياة.

4.4.2- تجسيم طموح الجهات: ويتمثل الهدف من إرساء وتجسيم الإستراتيجية الوطنية للتنمية الجهوية الدامجة والشاملة إلى الحدّ من نسبة التفاوت بين الجهات الداخلية الأقل نموا والجهات الساحلية والتقليص في الفارق على مستوى مؤشر التنمية الجهوية بنسبة30٪ في أفاق سنة2020 .

5.4.2- الاقتصاد الأخضر ضامن لتنمية المستدامة: تتمثل أهدافه في:

- تهيئة ترابية عادلة تشمل مختلف الجهات وتحترم البيئة؛

- حماية البيئة والوسط الطبيعي؛

- ترشيد استهلاك الطاقة؛

- إحكام التصرف في الموارد الطبيعية وترشيده.

ثانيا :انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية على التشغيل والبطالة

تأثرت مستويات التشغيل في تونس سلبا كما هو الشأن بالنسبة لكل البلدان التي اتبعت برامج التصحيح، فرغم فترة الإنتعاش الكبير التي عرفها الاقتصاد التونسي واسترجاع التوازنات الداخلية والخارجية وتحسين مختلف المؤشرات الاقتصادية إلا أن النتائج المحققة في سوق العمل لم تكن بنفس مستوى النتائج الاقتصادية المحققة، رغم الزيادة السنوية لعدد مناصب العمل كما تؤكد بيانات المخطط الثامن للتنمية، حيث تم خلال العشرية الثامنة من القرن الماضي أي فترة المخطط السادس والسابع من إنشاء حوالي 404000 منصب عمل موزعة كالتالي[13]:

- 200 ألف منصب عمل خلال المخطط السادس؛

- 204 ألف منصب عمل خلال المخطط السابع الذي يصادف فترة تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي.

ورغم الجهد المبذول إلا أن مختلف القطاعات الاقتصادية عجزت على امتصاص الطلب الإضافي للعمل الذي يزداد سنويا ب67 ألف يتم تلبية في المتوسط 60٪ منها، أي خلق 40 ألف منصب عمل في المتوسط سنويا، هذا فضلا عن خوصصة المؤسسات في إطار تدابير البرنامج والهادفة إلى إعادة النظر في دور الدولة وفي وسائل تدخلها في النشاط الاقتصادي ومنح القطاع الخاص بإعتباره القطاع الكفء أهمية أكبر لقيادة عملية التنمية، لذا فإن معظم البلدان التي اعتمدت مثل هذه التدابير وجدت نفسها منجرفة نحو زيادة الأهمية النسبية للقطاع الخاص بعد تصفية الجزء الأكبر للقطاع العام وما ينجز عن ذلك من آثار إجتماعية سلبية من بينها زيادة تفاقم مشكلة البطالة جراء عمليات التسريح الجماعي لعمال المؤسسات العمومية، وضمن هذا المنظور تم تسريح ما يقرب من 74900 عامل لتزداد مشكلة البطالة تعقيدا، حيث تؤكد البيانات الرقمية المتاحة أن معدل البطالة انتقل من 13,1٪ سنة 1984 إلى 15,3٪ سنة 1989 لتتجاوز

سقف 15,8٪ سنة 1993لتترجع فيما بعد إلى مستويات14,9٪ و14,3٪ خلال سنتي 2002 و2003 على التوالي.

جدول رقم (01): مقارنة بين هيكل الانتاج وهيكل العمالة سنة 1989و1991 (الوحدة:(%)

البيان	الزراعة		الصناعات المعملية		الصناعة غ المعملية		الخدمات		الخدمات الادارية	
السنوات	1986	1991	1986	1991	1986	1991	1986	1991	1986	1991
هيكل الانتاج	17	20	19	19	18	15	26	27	16	15
هيكل العمالة	29	26	23	24	12	10	22	25	14	15

المصدر: فطيمة حفيظ،، «الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي(الجزائر، تونس، المغرب) »، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011/2010، ص: 155.

يتضح من البيانات أعلاه أن[14]:

- هيكل الإنتاج لم يتغير كثيرا حيث أن القطاع الزراعي زادت أهميته النسبية ب3٪، وإذا كانت الصناعات المعملية بقت ثابتة من ناحية الإنتاج فإن الصناعات غير معملية فقدت ثلاثة نقاط مئوية أما بالنسبة للقطاع الخدمي فقد بقى نسبيا ثابتا؛

- بالنسبة للقطاع الزراعي في الوقت الذي فقد فيه ثلاثة نقاط مئوية من ناحية العمالة إرتفع الإنتاج بنفس النسبة ومرد ذلك للاستغلال العقلاني للموارد وذلك من خلال إستخدام الوسائل المتطورة من جهة بالإضافة إلى تحسن الظروف المناخية خلال هذه السنة؛

- الصناعات غير معملية والصناعات المعملية نلاحظ أنه في الوقت الذي بقت الأولى ثابتة من ناحية الإنتاج إرتفعت بنقطة مئوية من ناحية العمالة وهو ما يفسر بالاتجاه العام لتبني أسلوب كثيف العمل بسبب إرتفاع تكاليف رأس المال في ظل ارتفاع أسعار الفائدة والتحرير المزدوج للأسعار والتجارة الخارجية، في حين عرفت الصناعات غير معملية انخفاضا من ناحية الإنتاج ومن ناحية العمالة.

يعد التشغيل وتحسين ظروف العيش وترشيد عمل الإدارة العامة من أكبر إنشغالات العديد من البلدان العربية كتونس ومصر واليمن وغيرها، لذلك تعد هذه المسائل من أهم المطالب التي نادت بها شعوب هذه البلدان في الفترة الأخيرة، مما نتج عنه فتح الباب أما تحولات جذرية سياسية واقتصادية واجتماعية لا مثيل لها في تاريخ العربي المعاصر.

1- معدل النشاط الاقتصادي: يقدر العدد الإجمالي للسكان بتونس في سن النشاط الاقتصادي(الفئة العمرية15 سنة فما فوق) ب8.1مليون تقريبا في أواخر سنة2010 مقابل7.9 مليون سنة2009، مسجلاً بذلك زيادة تبلـــغ 107آلاف شخص بين السنتين، أي بنسبة زيادة تقدر ب1.61٪ في حين لا تتجاوز نسبة النمو لمجمل الســـكان خـــلال نفـــس الفترة1.06٪ والجدول التالي يبرز مدى ازدياد عدد السكان في سن النشاط حسب الجنس.

جدول رقم (02): يوضح تطور عدد السكان في سن النشاط حسب الجنس (2005-2010)

الوحدة (بالآلاف)

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الإناث	3652.1	3727.2	3798.4	3868.8	3923.1	3969.1
الذكور	3730.6	3798.7	3878.3	3937.3	4008.8	4069.1
المجموع	7382.7	7525.9	7676.7	7806.1	7931.9	8038.2

المصدر: المعهد الوطني للإحصاء: المسح الوطني حول السكان والتشغيل، ديسمبر2010، ص: 10.

2- معدلات البطالة: بالرغم من تحديد المنهجية المتبعة من مؤسسات الإحصاء بتونس في إعداد مؤشرات التشغيل، أخذ في الإعتبار المسجلين فقط من العاطلين عن العمل والباحثين حقيقة عن شغل، فإن نسبة البطالة خلال سنة2010 متجاوزة 13٪ كما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (03): عدد العاطلين ونسبة البطالة من سنة 2005 إلى 2010

الوحدة (بالآلاف)

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010
عدد العاطلين	432.4	429.7	436.4	448.4	490.3	491.8
نسبة البطالة(٪)	12.9	12.5	12.4	12.4	13.3	13

المصدر: التقرير العربي الثالث حول: التشغيل والبطالة في الدول العربية، جمهورية مصر العربية، 2012، ص: 132.

من خلال الجدول تجدر ملاحظة زيادة عدد العاطلين عن العمل من 432.4 ألف في سنة 2005 إلى 491.8 سنة 2010 منهم 300.3 ألف من الرجال و191.5 ألف من النساء، وتكون بذلك نسبة البطالة في حدود 11٪ تقريبا للرجال و19٪ للنساء.

ولقد كشفت احتجاجات جانفي 2011 عن مدى عمق موضوع التشغيل وحدّة أزمة بطالة الشباب وحالة اليأس التي يعاني منها أكثر من 140 ألف صاحب شهادة عليا بسبب عدم حصولهم على موطن شغل، وقد زاد في تأزّم هذا الوضع فقدان الآلاف من مواطن الشغل جرّاء عمليات إتلاف وحرق لمؤسسات اقتصادية ورجوع ما لا يقلّ عن 76 ألف تونسي كانوا يشتغلون في ليبيا[15].

جدول رقم (03): نسبة البطالة(٪) حسب الجنس 2007-2012

البيان	ماي2007	ماي2008	ماي2009	ماي2010	ماي2011	نوفمبر2011	فيفري2012	ماي2012
الذكور	11.3	11.2	11.3	10.9	15.0	15.4	14.9	14.6
الإناث	15.3	15.9	18.8	18.9	27.4	28.2	26.6	25.6

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، على الرابط: www.ins.tn، تم الإطلاع يوم: 2016/12/10، على الساعة: 11:56، ص:01.

من خلال الجدول تقدر نسبة البطالة لدى الذكور في الثلاثية الثانية لسنة2012 ب14.6٪ مقابل 15.0 في الثلاثي الثاني لسنة2011 و14.9 في الثلاثي الأول لسنة2012، وب25.6 لدى الإناث مقابل27.4 في الثلاثي الثاني لسنة2011، و26.6 في الثلاثي الأول لسنة 2012.

وتعدّ الإناث من حاملي شهادات التعليم العالي أكثر عرضة لظاهرة البطالة من نظرائهم من الرجال حيث يشير الرسم التالي إلى أنه خلال شهر ماي2012، بلغت نسبة البطالة لدى الإناث من حاملي الشهادات العليا 40.2٪ مقابل 15.8٪ لدى الذكور، أي بفارق يقدر ب 24.4 نقطة، وفي المقابل سجل ارتفع في نسبة البطالة لدى من كل الذكور والإناث على التوالي 23.7 ٪ و 43.4 ٪ خلال شهر ماي من سنة 2011، حيث تمثل هذا الارتفاع في معدلات البطالة لدى الذكور والإناث خلال الفترة 2012/2011 الأعلى مقارنة مع السنوات السابقة[16].

شكل رقم (01): تطور نسب البطالة من بين حاملي شهادات التعليم العالي حسب الجنس (٪)

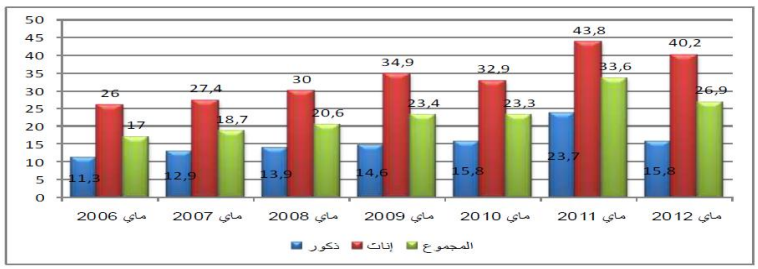

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء، على الرابط: www.ins.tn، تم الإطلاع يوم: 2016/12/08، على الساعة: 9:30، ص:01.

الإصلاحات الاقتصادية في تونس وانعكاساتها على مستوى التشغيل والبطالة

جدول رقم (04): تطور نسبة البطالة(٪) حسب الولايات خلال شهر ماي من كل سنة

السنة	2007	2008	2009	2010	2012
تونس	11,8	13,0	11,2	14,2	20,4
أريانة	12,5	10,9	11,1	10,8	13,7
بن عروس	13,6	12,3	12,9	12,2	18,7
منوبة	15,9	15,0	16,2	15,3	25,5
نابل	8,7	7,5	10,6	14,4	13,3
زغوان	8,2	7,2	9,8	4,9	8,9
بنزرت	11,7	7,7	12,2	12,8	12,6
باجة	11,7	17,3	17,3	11,5	19,7
جندوبة	19,6	20,0	20,3	17,7	18,5
الكاف	15,3	12,1	12,4	12,4	12,1
سليانة	15,2	14,5	16,5	15,6	15,8
سوسة	11,1	15,2	15,3	13,0	15,9
المنستير	8,6	8,7	10,2	6,1	5,7
المهدية	15,3	12,3	15,0	12,2	17,7
صفاقس	9,4	10,1	10,5	7,4	11,7
القيروان	9,9	8,9	10,8	10,6	15,9
القصرين	18,0	25,6	18,6	20,7	26,2
سيدي بوزيد	8,3	6,3	11,3	14,7	29,4
قابس	14,9	15,0	15,6	18,1	23,2
مدنين	13,1	11,3	11,4	13,9	21,0
تطاوين	15,2	13,7	21,9	23,6	51,7
قفصة	17,6	23,2	21,1	28,3	26,7
توزر	24,8	28,1	19,9	17,0	28,4
قبلي	14,1	11,2	15,2	14,5	19,9
المجموع	12,4	12,4	13,3	13,0	17,6

المصدر: وزارة التكوين المهني والتشغيل، الإستراتيجية الوطنية للتشغيل 2013-2017، ص: 27.

يبرز الجدول المبين أعلاه الفوارق الشاسعة في نسب البطالة، حيث أنّ الفارق بين ولاية المنستير وتطاوين تقدر ب43 نقطة خلال شهر ماي 2012، حيث وصلت نسبة البطالة في تطاوين51,7٪ خلال سنة 2012، كما شهدت أيضا ولاية تونس ارتفاعاً في البطالة تقدر ب20,4٪ في المقابل14,2٪ سنة 2011.

خلال الفترة 2011-2015 شهدت إحداثات شغل محدودة، حيث قدر معدل هذه الإحداثات ب 25 ألف موطن شغل سنويا خلال الفترة 2011-2015 مقابل طلبات إضافية تقدر بحوالي 46 ألف سنويا خلال نفس الفترة مما أدى إلى ارتفاع البطالة خلال الخماسية الأخيرة مقارنة بسنة 2010ومعظم احداثات الشغل خلال الخمس السنوات الأخيرة متأتية من القطاع العام وتشير المعطيات إلى أن قطاع الخدمات مازال يستأثر بالنصيب الأكبر من العدد الإجمالي للمشتغلين وذلك بنسبة 51.7٪ خلال الثلاثي الأول من سنة 2015، وقد مكن هذا القطاع من إحداث159ألف شغل إضافي خلال الفترة 2011-2015 وشملت هذه الإحداثات بالخصوص قطاعي التجارة بما يقارب 78 ألف موطن شغل جديد و69 ألف تم إحداثها في قطاع التربية والصحة والخدمات الإدارية.

3-تطور عدد السكان النشطين خلال الثلاثي الرابع من سنة 2015:

الإصلاحات الاقتصادية في تونس وانعكاساتها على مستوى التشغيل والبطالة

بلغ عدد السكان النشيطين 2010.8 ألفا خلال الثلاثي الرابع لسنة 2015، ويتوزع السكان النشيطون حسب الجنس إلى 2883.0 ألف رجل و1137.8 ألف إمرأة وهو ما يمثل على التوالي 71 ٪و28.3 ٪ من مجموع النشيطين.

جدول رقم (05): توزيع السكان النشطين حسب الجنس خلال الفترة 2013-2015

البيان	2013				2014				2015
	ث4	ث3	ث2	ث1	ث4	ث3	ث2	ث1	ث4
الذكور	2883.0	2873.5	2869.7	2880.1	28850.0	2885.0	2654.5	2879.9	2872.8
الإناث	1137.8	1130.7	1119.9	1129.2	1120.1	1120.1	1212.0	1118.4	1105.8
المجموع	4020.8	4004.2	3991.4	4000.0	4014.2	4002.0	3866.5	3978.6	3978.6

المصدر: نشرية إحصائية حول التشغيل والبطالة الثلاثي الرابع، على الرابط: www.ins.tn، تم الإطلاع يوم: 2016/12/11على الساعة: 10:30،ص: 02.

شكل رقم (02): نسبة البطالة (٪) بين الحاملين الشهادات العليا حسب الجنس 2013-2015

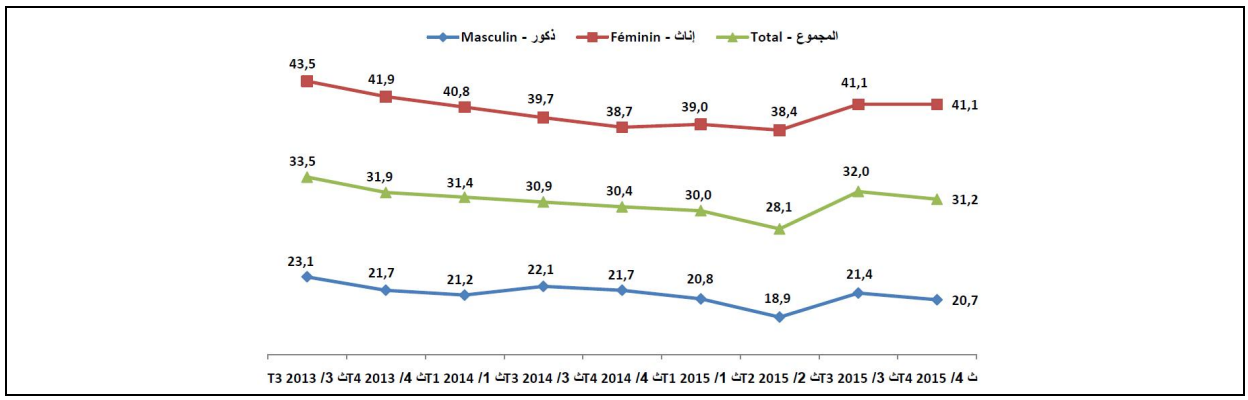

المصدر: نشرية إحصائية حول التشغيل والبطالة الثلاثي الرابع، على الرابط: www.ins.tn، تم الإطلاع يوم: 2016/12/11،على الساعة: 11:00، ص: 02.

وأما بخصوص نسبة البطالة لدى حاملي الشهادات العليا حتى هي عرفت تطور خلال سنة 2015، حيث بلغ عدد العاطلين عن العمل حوالي 241.4 ألفا في الثلاثية الرابعة لسنة 2015 و242.0 ألفا في الثلاثية الثالثة لسنة 2015، وتقدر بذلك نسبة البطالة على التوالي ب31.2٪ و32.0٪،

ثالثا:برامج وآليات دعم التشغيل ومكافحة البطالة في تونس

1- الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل: هي مؤسسة عمومية أحدثت بمقتضى القانون عدد 11 لسنة 1993 المؤرخ في 17 فيفري 1993المتعلق بإحداث الوكالة التونسية للتشغيل والوكالة التونسية للتكوين المهني، وهي تخضع لإشراف وزارة التكوين المهني والتشغيل وتضطلع ب[17]:

- تنشيط سوق الشغل وطنيا وجهويا ومحليا وقطاعيا خاصة عن طريق شبكة مكاتب التشغيل؛
- تطوير الإعلام حول التشغيل والكفاءات المهنية باتجاه المنشآت وطالبي الشغل؛
- تنفيذ برامج النهوض بالتشغيل وبإدماج الشباب التي تكلفها بإنجازها سلطة الإشراف؛
- تقديم المساندة الكفيلة بالنهوض بالمنشآت الصغرى وبالعمل الحر؛
- القيام بالإعلام والتوجيه المهني لطالبي التكوين بغية إدماجهم في الحياة النشيطة؛
- تنظيم عمليات تشغيل اليد العاملة التونسية بالخارج والسهر على إنجازها؛
- تيسير إعادة إدماج العاملين بالخارج في الاقتصاد الوطني عند عودتهم نهائيا.

وتستهدف خدمات الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل بالخصوص:

- طالبي الشغل؛
- طالبي التكوين؛
- الراغبين في بعث مشاريع صغرى لحسابهم الخاص؛
- الفئات التي تلاقي صعوبات خصوصية في الاندماج في سوق الشغل، من ذلك العمال المسرحين لأسباب اقتصادية والمعوقين؛
- أصحاب المؤسسات الراغبين في توفير حاجاتهم من الموارد البشرية.

2-برنامج البحث النشيط عن شغل" أمل"[18]: هو برنامج إنطلق في سنة2011والذي يهدف إلى تنمية القدرات الشخصية في مجال البحث النشيط والتواصل والتأقلم الاجتماعي والمهني واكتساب المهارات، إضافة لرسم مسلك مهني مشخص يسهل الإندماج في الحياة المهنية، في سنة2012 تم تعويض هذا البرنامج ببرنامج "التشجيع على العمل" الذي يستهدف طالبي الشغل المتحصلين على شهادة جامعية أو على مؤهل التقني السامي والذي يهدف إلى تحسين تشغيلية المنتفعين به ومساعدتهم على تحديد وإنجاز مشروع مهني مشخص في إطار العمل المؤجر أو العمل المستقل من خلال متابعة دورات تأهيل تكميلي قصيرة الأمد وتربصات تطبيقية بالوسط المهني أو المشاركة في إنجاز مشاريع تنموية ذات صبغة اقتصادية واجتماعية ذات مصلحة عامة [19].

3- برنامج فرصتي: هو مقاربة جديدة في علاقة طالب الشغل مع هياكل التشغيل بحيث لا يبقى عرض الشغل فقط هو نقطة الإطلاق لعملية الملائمة بين العرض والطلب، بل أصبح طالب الشغل أيضا عنصرا فاعلا في عملية الوساطة من خلال نشأة علاقة تعاقدية بين مستشار التشغيل وطالب الشغل موضوعها الأساسي هو تدعيم القدرة التشغيلية لطالب الشغل من أجل بناء مشروع مهني، ويتمتع المنتفع ببرنامج فرصتي بمرافقة مشخصة سواء في مرحلة تحديد وبناء مشروعه المهني بحيث يتلاءم مع رغباته وإمكانياته وطاقاته من جهة، ومع حاجيات الاقتصاد ومتطلبات سوق الشغل من الكفاءات من جهة أخرى، ومن أهم أهداف هذا البرنامج هي[20]:

- توفير مرافقة مشخصة في تحديد المشروع المهني المستقبلي ومساعدته على تحقيقه؛
- توفير تكوين تكميلي في اللغات، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، المهارات الحياتية، أو في اختصاصات تقنية أخرى وذلك حسب المشروع المهني والحاجيات المشخصة؛
- تحسين كفاءات ومهارات طالب الشغل بصورة مستمرة؛
- التأقلم مع حاجيات سوق الشغل والمؤسسات لتسيير النفاذ إلى عمل مؤجر أو عمل مستقل؛
- أما الهدف الكمي هو 50 ألف سنة 2016 مع بلوغ هدف 120 في أخر سنة 2017.

4- برنامج صك تحسين التشغيلية (مرحلة تجريبية): تم في بداية 2013 يشمل هذا البرنامج مجموعة من الآليات تهدف إلى تمكين طالبي الشغل من مؤهلات ومهارات عبر المشاركة في عمليات مرافقة وتكوين تكميلي وتأهيل مهني قصد تيسير اندماجهم الشغل من مؤهلات ومهارات عبر المشاركة في عمليات مرافقة وتكوين تكميلي وتأهيل مهني قصد تيسير اندماجه اندماجهم في الحياة المهنية، وتتمثل آليات هذا البرنامج في[21]:

1.4- آلية التكوين أو التأهيل أو إعادة التأهيل قصد الاستجابة إلى طلبات مشخصة مسبقا لمختلف القطاعات الاقتصادية: يتمثل البرنامج في تنظيم دورات تكوين أو تأهيل أو إعادة التأهيل مهني قصد الإستجابة لمتطلبات عرض الشغل تقدمت به مؤسسة أو مجموعة مؤسسات بالقطاع الخاص وتعذرت الاستجابة له لعدم توفر الكفاءات المطلوبة في

سوق الشغل، والفئات المعنية بها هي طالبو الشغل من ذوي الجنسية التونسية المسجلين بمكاتب التشغيل والعمل المستقل بصرف النظر عن المستوى التعليمي والشهادة والخبرة المكتسبة، ومؤسسات القطاع الخاص والمهن الحرة والجمعيات.

2.4- آلية التربصات التطبيقية بالوسط المهني تابع للقطاع الخاص أو الجمعيات: تمكن هذه الآلية المؤسسات التي تمت معالجة عروضها في إطار برنامج التكوين أو التأهيل أو إعادة التأهيل قصد الاستجابة إلى طلبات مشخصة مسبقا لمختلف القطاعات الاقتصادية وعلى اثر تقييم مكتسبات المنتفعين عند نهاية الدورة من إجراء تربصات تطبيقية بالمؤسسة وذلك قصد تدعيم الجانب التطبيقي وتطوير مهاراتهم وكفاءاتهم لتيسير إدماجهم بها، والفئات المعنية بها هي الشبان الذين انهوا حلقات التكوين المنجزة في إطار آلية التكوين أو التأهيل أو إعادة التأهيل قصد الاستجابة إلى طلبات مشخصة مسبقا لمختلف القطاعات الاقتصادية، كذلك المؤسسات التي انتفعت بآلية التكوين أو التأهيل أو إعادة التأهيل المهني.

5- برنامج تربصات الإعداد للحياة المهنية: يهدف تربص الإعداد للحياة المهنية إلى مساعدة طالب الشغل على اكتساب مهارات مهنية لتيسير إدماجه في الحياة النشيطة، وينتفع بهذا البرنامج طالبو الشغل لأول مرة من ذوي الجنسية التونسية المحرزون على شهادة تعليم عالي أو على شهادة معادلة منذ مدة لا تقل عن ستة أشهر ولا تتجاوز مدة هذا التربص السنة الواحدة، ويمكن قضاء هذا التربص بالمؤسسات الخاصة وكذلك بالقطاع العمومي بمقتضى أمر شروط، ويتم في منتصف مدة التربص النظر في إمكانية إدماج المنتفعين بالمؤسسة المحتضنة وذلك بالتنسيق بين الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل والمؤسسة والمنتفع، وتسند الوكالة للمتربص منحة شهرية مقدارها 150 دينار تونسي طيلة كامل فترة العقد، كما تسند المؤسسة المحتضنة وجوبا للمتربص منحة تكميلية شهرية[22].

جدول رقم (06) : تطور عدد المنتفعين بتربّصات الإعداد للحياة المهنية

السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
عدد المنتفعين	13378	18492	25381	31357	36638	33629	45245	45018

المصدر : مؤشرات النشاط، الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل.

6- برنامج عقود إدماج حاملي شهادات التعليم العالي: يهدف هذا البرنامج إلى تمكين المنتفع به من اكتساب مؤهلات وقدرات إضافية وذلك بتأهيلهم بالتداول بين مهنية بالمؤسسات الخاصة وهياكل التكوين العمومية أو الخاصة طبقا لمتطلبات مواطن عمل تتعهد المؤسسة بانتدابهم فيها، والفئات المعنية بهذا البرنامج طالبو الشغل من ذوي الجنسية التونسية المحرزون على شهادة تعليم عالي أو على شهادة معادلة والذين تجاوزت فترة بطالتهم سنتين بداية من حصولهم على الشهادة المعنية، مع إعطاء الأولوية لمن تجاوز سنهم 30 سنة وللحالات الاجتماعية .

ومن صيغ الانتفاع بهذا البرنامج هي[23]:

- إبرام عقد إدماج مع المؤسسة وطالب الشغل لمدة أقصاها سنة على أساس مخطط للتأهيل طبقا لموطن العمل الذي سيشغله المنتفع؛

- تتكفل الدولة طيلة فترة التربص ب:

*إسناد منحة شهرية للمنتفع تساوي 150 دينار تونسي؛

*مصاريف تكوين إضافي بطلب من المؤسسات في حدود 400 ساعة تكوين وبكلفة لا تتجاوز 1800 دينارا للمتربص الواحد؛

* التغطية الاجتماعية؛

*إسناد منحة شهرية إضافية لا تتجاوز مقدارها 50 دينارا بالنسبة للمتربصين الذين يقيمون خارج ولاية انتصاب المؤسسة.

- تلتزم المؤسسات بإسناد منحة تكميلية للمنتفع لا تقل عن 150 دينارا شهريا طيلة فترة التربص.

- تتعهد المؤسسة بانتداب كافة المنتفعين الذين انهوا تربصهم، ولا يمكن للمؤسسات التي تخل بهذا الشرط الانتفاع مجددا بمثل هذه العقود إلا بعد مرور 24 شهرا من تاريخ نهاية انتفاعها بآخر عقد.

وقد تحصل قطاع التعليم العالي على قرض من البنك الدولي في يوم25فبراير2016، قدر هذا القرض ب 70 مليون دولار، وذلك من أجل التصدي لمستويات البطالة المرتفعة بين خريجي الجامعات في تونس، وسيدعم المشروع إصلاحات جارية لتحسين إدارة الجامعات وجودة التعليم ولضمان تسليح الخريجين بالمهارات المطلوبة في سوق العمل، وسيبني"مشروع التعليم العالي من أجل التشغيل" على ما حققته مشاريع البنك السابقة من تقدم في إنشاء آليات لضمان الجودة وربط مؤسسات التعليم العالي بالقطاع الخاص[24].

6- برنامج عقود الإدماج في الحياة النشيطة: يهدف هذا البرنامج بإعادة تأهيل فاقد الشغل للاستجابة لمتطلبات مواطن عمل مشخصة بمؤسسات القطاع الخاص وأصحاب المهن الحرة، والفئات المعنية بهذا البرنامج هي[25].

- العمال الذين فقدوا شغلهم لأسباب اقتصادية أو فنية أو إثر الغلق النهائي والفجائي وغير القانوني للمؤسسات التي كانت تشغلهم، والذين اشتغلوا لفترة لا تقل عن ثلاث سنوات بنفس المؤسسة التي تولت تسريحهم.

ومن صيغ الانتفاع بهذا البرنامج هي:

- إبرام عقد إعادة الإدماج في الحياة النشيطة بين المؤسسة وفاقد الشغل لمدة أقصاها سنة.

- تتكفل الدولة طيلة التربص ب:

* إسناد منحة شهرية للمنتفع تساوي 200 دينار تونسي؛

* مصاريف تكوين إضافي بطلب من المؤسسات في حدود 200 ساعة تكوين وبكلفة لا تتجاوز 900 دينار تونسي للمتربص الواحد؛

* التغطية الاجتماعية.

- تلتزم المؤسسات بإسناد منحة تكميلية للمنتفع لا تقل عن 50 دينار تونسي شهريا طيلة فترة التربص.

- تتعهد المؤسسة بانتداب كافة المنتفعين الذين انهوا تربصهم، ولا يمكن للمؤسسات التي تخل بهذا الشرط الانتفاع مجددا بمثل هذه العقود إلا بعد مرور 24 شهرا من تاريخ نهاية انتفاعها بآخر عقد.

7- برنامج عقد التأهيل والإدماج المهني: يهدف عقد التأهيل والإدماج المهني إلى تمكين طالب الشغل غير المتحصل على شهادة تعليم عالي من اكتساب مؤهلات مهنية تستجيب لمتطلبات عرض شغل تقدمت به مؤسسة خاصة وتعذّرت الاستجابة له لعدم توفّر اليد العاملة المطلوبة في سوق الشغل، وينتفع بهذا البرنامج طالبو الشغل الذين لا تستجيب مؤهلاتهم الأولية لحاجيات المؤسسات والقطاعات [27].

يتم إبرام هذا العقد بين المؤسسة المحتضنة والمتربص لمدّة أقصاها سنة، تتعهد خلالها المؤسسة بانتداب المتربصين الذين أنهوا تكوينهم، وتتكفل الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل بكلفة التكوين في حدود 400 ساعة على أقصى تقدير، كما تسند الوكالة للمتربصين منحة شهرية مقدارها 80 دينارا طيلة كامل فترة العقد، ويمكن أن يتم هذا التكوين داخل المؤسسة المحتضنة أو بهيكل تكوين عمومي أو خاص.

8- برنامج الخدمة المدنية التطوعية: يهدف هذا البرنامج إلى إعطاء فرصة لطالبي الشغل لأول مرة من حاملي شهادات التعليم العالي للقيام بنشاط يمكنهم من تطوير قدراتهم وكفاءاتهم واكتساب سلوكيات مهنية خاصة في مجالات التواصل والعمل الجماعي، كما يهدف أيضا إلى تمكين المتربصين من مرافقة مشخصة تيسر إدماجهم في الحياة النشيطة سواء في عمل مؤجر أو الانتصاب لحسابهم الخاص، أما الفئات المعنية بهذا البرنامج هي طالبو الشغل لأول مرة من حاملي شهادات التعليم العالي بالنسبة للذين انتفعوا بأحد برامج التشغيل الأخرى لا يمكنهم الانتفاع بهذا البرنامج إلا بعد مضي 6أشهر[27].

9- برنامج مرافقة باعثي المؤسسات الصغرى: يهدف البرنامج إلى مساندة الراغبين في بعث مشاريع صغرى خلال مختلف مراحل إنجاز مشاريعهم من خلال:

- المساعدة على إيجاد فكرة المشروع ووضع مخطط الأعمال؛
- البحث عن التمويل وتمويل المشروع والتكوين؛
- مرافقة ومتابعة الباعثين خلال السنتين الأوليتين من التركيز الفعلي للمشروع؛
- التكفل بجزء من مقابل الخدمات الموكلة للهياكل العمومية والتي تسديها المؤسسة الصغرى لمدة لا تتعدى3 سنوات؛
- إجراء تربصات تطبيقية بالمؤسسات الاقتصادية.

ويشمل برنامج الإحاطة ومرافقة الباعثين على المكونات التالية[28]:

* تنمية روح المبادرة لدى طالبي الشغل؛
* المساعدة على بلورة فكرة مشروع؛
* المساعدة على إعداد دراسة المشروع ومخطط الأعمال؛
* التأهيل التكميلي في التصرف وفي المجالات التقنية الضرورية للمشروع؛
* مرافقة الباعثين قبل وبعد تركيز المشروع؛
* تربصات تطبيقية بالمؤسسات الاقتصادية؛
* التكفل بجزء من نشاط المؤسسة الصغرى التي يتم بعثها من طرف حاملي شهادات التعليم العالي.

10-الحوار الوطني حول التشغيل مارس 2016:

كان الحوار لقاء ضخما حضره الأمين العام للأمم المتحدة «بان كيمون»، ورئيس الحكومة التونسية: الحبيب الصيد وواغي رايدر المدير التنفيذي لمكتب العمل الدّولي بجينيف، رفقة وزير التشغيل زياد العذاري والأمين العام لاتحاد الشغل حسين العباسي ورئيسة منظمة الأعراف للتباحث حول أزمة التشغيل التي تحولت إلى معضلة عالمية كبرى، وأشار الأمين العام للأمم المتحدة «بان كيمون» إلى أن البطالة تجعل الشباب أكثر تفاعلا مع الخطاب المتطرف وأن هناك العديد من الشباب العاطلين عن العمل عبر العالم يعانون من المشاكل الصعبة ورقم البطالة في إفريقيا هو الأعلى في العالم، وقال إنه يسهل استقطاب العاطلين من قبل التنظيمات الإرهابية التي تستغل الحاجة للمال في ضم أكبر عدد من المقاتلين[29].

ومن أهم الإجراءات العاجلة المنبثقة عن الحوار الوطني للتشغيل هي[30]:

- إحداث مجلس الأعلى للنهوض بالتشغيل تشرف عليه رئاسة الحكومة.

- تتعلق الإجراءات بسوق الشغل والبرامج النشيطة للتشغيل وتكوين وتأهيل طالبي الشغل للاستجابة للحاجيات من الكفاءات التي تحددها المؤسسات الاقتصادية مسبقا في إطار تعاقدي خصوصي تلتزم فيه المؤسسات بالانتداب مقابل تشريكها في كل المراحل بما فيها التكوين والتأهيل والتقييم؛

- تمتيع خريجي التعليم العالي والتكوين المهني الباحثين عن العمل والمنتفعين بالبرامج النشيطة للتشغيل بمجانية العلاج والتنقل،

- كما سيتم إحداث منظومة التأمين على فقدان مواطن الشغل لأسباب اقتصادية حسب العقد الاجتماعي وإعداد مدونة المهن والكفاءات؛

- أما على مستوى ريادة الأعمال وبعث المشاريع الصغرى سيتم إحداث هيكل موحد يشرف على بعث المشاريع لتقديم جميع خدمات المساندة والإعلام والتمويل والمرافقة المشخصة في مجال بعث المشاريع وتتبعه شبابيك جهوية موجهة تضم جميع المتدخلين؛

- وضع آليات إحاطة ومرافقة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة بهدف تذليل الصعوبات مقابل الالتزام بالانتداب في أطر تعاقدية خصوصية والترقيع في الامتيازات المسندة لباعثي المشاريع؛

-كما تم وضع برامج تتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني ومكامن التشغيل والشراكة بين القطاع العام والخاص والإطار التنظيمي والمؤسساتي والتشغيل بالخارج من خلال تركيز قاعدة بيانات حول عروض التشغيل بالخارج؛

- إنشاء منطقة للتبادل الحر بين قردان؛

- إعفاء أصحاب المشاريع من الأداء على القيمة المضافة والأداء الجبائية لمدة 5 سنوات؛

- تقليص كلفة إنتاج الطاقات البديلة والمتجددة وتصنيفها قطاعاً استراتيجياً.

الخاتمة :

لقد سجلت هذه الدراسة قضية جوهرية تمثلت في سياسة التشغيل في ظل الإصلاحات الاقتصادية لدول المغاربية (الجزائر، المغرب، تونس)، وما يمكننا القول بأن البطالة هي بقاء الفرد بلا عمل وعجزه عن الكسب بغض النظر عن أسباب ذلك، كما أن البطالة تحكمت فيها الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبالنظر إلى ما ذكر من أرقام فلا مجال للشك في أن البطالة قد تجاوزت الخطوط الحمراء في الدول المغاربية (الجزائر، المغرب، تونس).

يمكن حصر أهم النتائج التي تسنى لنا الخروج بها من هذه الدراسة في النقاط التالية:

- من أجل نهوض باقتصاد التونسي ،سعت على وضع مخططات تنموية تهدف إلى تحقيق مجموعة من النتائج من بينها زيادة الرفاه للمجتمعاتهم وتلبية حاجاتهم ورغباتهم وتحقيق التنمية الشاملة.

-فسح المجال أمام القطاع الخاص ونتج عنه تسريح اليد العاملة، وعلى وضع مخططات وبرامج تنموية تهدف إلى تحقيق مجموعة من النتائج في جميع قطاعات والنهوض بالاقتصاد وتحقيق الرفاهية للمجتمع، ومن أجل تفعيل سياسة التشغيل والتصدي لظاهرة البطالة.

- وتونس انتهاج آليات وبرامج واضحة من أجل التخفيف من معدلات البطالة، وخاصة أن تونس شهدت ارتفاعا في معدل البطالة في2010-2011مما أنجر عن هذا الوضع تحولات جذرية سياسية واقتصادية واجتماعية لا مثيل لها في تاريخ العربي المعاصر.

التهميش والاحالات:

1.عبد الباقي روابح، البطالة وتدابير الدعم والحماية الاجتماعية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة قسنطينة1، العدد 37، جوان 2012، الجزائر. ص ص:189،190.

2. نفس المرجع، ص: 190.

3.عبد القادر صافي، «سياسات الخوصصة في ظل الإصلاحات الاقتصادية (حالة الجزائر عوامل فشل ونجاح سياسة الخوصصة في الجزائر)»، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص:62.

4.مراد رحال، «التنمية المستدامة في دول المغرب العربي خلال الفترة 2000-2010»، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012/2011، ص ص: 63، 64.

5.وزارة التنمية والتعاون الدولي، وثيقة حول: المخطط العاشر(2001-2006)، تونس، ص: 158.

6.نفس المرجع، ص:132.

7. وزارة التنمية والتعاون الدولي، وثيقة حول: المخطط الحادي عشر(2007-2011)، المجلد الأول، تونس، 2006، ص ص: 80، 101.

8. وزارة التنمية والتعاون الدولي، وثيقة حول: المخطط الثاني عشر للتنمية (2011-2014)، المجلد الأول، تونس، 2009، ص ص: 73، 74.

9. الجمهورية التونسية، مشروع وثيقة التوجيهية لمخطط التنمية (2016-2020)، 15 سبتمبر 2016، ص ص: 41، 43.

10.الجمهورية التونسية، مشروع وثيقة التوجيهية لمخطط التنمية (2016-2020)، 15 سبتمبر 2016، ص ص: 41، 43.

11.الجمهورية التونسية وزارة التنمية والاستثمار والتعاون الدولي، وثيقة التوجيهية لمخطط التنمية (2016-2020)، 9 سبتمبر 2015، ص ص: 15، 16.

12. نفس المرجع ، ص:20.

13. عبد الباقي روابح، مرجع سابق، ص ص: 197، 198.

14. فطيمة حفيظ،، «الإصلاحات الاقتصادية وإشكالية النمو الاقتصادي في دول المغرب العربي(الجزائر، تونس، المغرب) »، (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2011/2010، ص: 155.

15. التقرير الوطني لتقييم مستوى تنفيذ الجمهورية التونسية لبرنامج دعم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية+20، جوان 2013، تونس، ص: 155.

16. نشرية إحصائية حول التشغيل والبطالة الثلاثي الرابع، على الرابط: www.ins.tn، تم الإطلاع يوم: 2016/12/08، على الساعة: 12:00، ص: 02.

17.الجمهورية التونسية الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، على الرابط: http://www.emploi.nat.tn ، تم الإطلاع يوم: 2016/04/22، على الساعة: 17:24، ص: 01.

18. جاء هذا البرنامج خلال الفترة الانتقالية التي ترأسها حمادي جبالي، وخلال فترة الحكومة المؤقتة برئاسة مهدي جمعة، والهدف من هذا البرنامج المسطر هو تخفيف الضغط على سوق الشغل وتوفير موارد رزق لطالبي الشغل والحد من الإحتقان التي تعيشها البلاد.

19.التقرير الوطني لتقييم مستوى تنفيذ الجمهورية التونسية لبرنامج دعم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية+20، مرجع سابق، ص: 161.

20. الجمهورية التونسية وزارة التكوين المهني والتشغيل، على الموقع: http://www.emploi.gov.tn، تم الإطلاع يوم: 2016/03/22، على الساعة: 14:13، ص: 01.

21. نفس المرجع ،ص: 02.

22. سندس العماري، إحصائيات حول التشغيل، المرصد الوطني للتشغيل والمهارات، وزارة التكوين المهني والتشغيل، تونس، ديسمبر 2011، ص: 26.

23. الجمهورية التونسية وزارة التكوين المهني والتشغيل، على الموقع: http://www.emploi.gov.tn، تم الإطلاع يوم: 2016/03/22، على الساعة: 14:13، ص: 02.

24. تقرير البنك الدولي بخصوص سبعون مليون دولار لدعم إصلاح التعليم العالي وتحسين فرص عمل الخريجين بتونس، على الرابط: http://www.albankaldawli.org ، تم الإطلاع يوم: 2016/03/05، على الساعة: 11:52، ص: 01.

25.الجمهورية التونسية وزارة التكوين المهني والتشغيل، على الموقع: http://www.emploi.gov.tn، تم الإطلاع يوم: 2016/03/22، على الساعة: 14:13، ص:03.

26. سندس العماري، مرجع سابق، ص: 29.

27. الجمهورية التونسية الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، على الرابط: http://www.emploi.nat.tn، تم الإطلاع يوم: 2016/04/22، على الساعة: 17:24، ص:01.

28.الجمهورية التونسية الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، على الرابط: http://www.emploi.nat.tn، تم الإطلاع يوم: 2016/04/22، على الساعة: 17:24، ص:01.

29. ابتسام جمال، مقالة بعنوان: في الحوار الوطني للتشغيل:إجراءات عاجلة... ومجانية التنقل والعلاج لأصحاب الشهائد، جريدة الشروق الالكترونية، على الرابط: http://www.alchourouk.com، تم الإطلاع يوم: 2016/05/07، على الساعة: 20:00، نشرت يوم: 2016/04/30، ص: 01.

30. - الإجراءات العاجلة المنبثقة عن الحوار الوطني حول التشغيل، إذاعة شمس FM، على الرابط: www.shemstm.net http://، تم الإستماع يوم: 2016/04/16، على الساعة: 14:15.